

قرار رقم ١/٤٥

يخضع ادخال الاسمدة الزراعية المركبة
المستوردة من الخارج الى الشرطين التاليين :

ان وزير الزراعة ،

بناء على المرسوم رقم ٢٩٠٠ تاريخ
١٩٩٢/١٠/٣١ (تشكيل الحكومة) ،

بناء على المرسوم رقم ٨٣٧١ تاريخ
١٩٦١/١٢/٣٠ (تنظيم وزارة الزراعة) ،

بناء على المرسوم الاشتراعي ٩٧ تاريخ
١٩٩٣/٩/١٦ (اعادة تنظيم الوزارة)

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ٣١
تاريخ ١٩٥٥/١/١٨

بناء على القرار رقم ١/١٣ تاريخ
١٩٩٢/١١/٢٣ (السماح باستيراد جميع
أنواع الاسمدة الزراعية)

يقرر ما يأتي :

المادة الاولى - يخضع ادخال الاسمدة
الزراعية المركبة المستوردة من الخارج الى
الشرطين التاليين :

١ - أن تكون المستندات المرفقة بالرسالية
مصحوبة بشهادة تحليل و انتاج من بلد المنشأ .

٢ - أن تثبت المعاينة المخبرية المحلية في
احدى المختبرات الرسمية المعترف بها
(الفانار) صحة المعلومات الواردة في شهادة
التحليل المرفقة ومدى فعالية السماد المستورد .

المادة ٢ - على جميع المعنيين بهذا
القرار تطبيقه ضمن الشرطين المطلوبين .

المادة ٣ - ينشر هذا القرار ويبلغ لمن

بيروت في ١١ آذار ١٩٩٥
وزير الزراعة
لككتور عادل قرطاس